الرياض

الأحد ٢٠ المحرم ١٤٢٧هـ - ١٩ فبراير ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٥٤

الجلسة الأولى للنشاط الثقافي المصاحب لمهرجان الجنادرية تناقش جوانب القوة والضعف في الأمة الإسلامية

د. البشير: إننا في جانب الفكر نشكو من الغلو الديني واللاديني.. فضعنا بين تيار التفجير وتيار التخدير

تغطية - محمد الفضلي

ضمن النشاط الثقافي المصاحب لمهرجان التراث والثقافة (الجنادرية ٢١) المقام بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال أقيمت مساء أول أمس الجلسة الاولى تحت عنوان «واقع الأمة: جوانب القوة وجوانب الضعف» شارك فيها كل من الأستاذ الدكتور عدنان محمد الوزان - مديراً للندوة - والأستاذ الدكتور عبدالعزيز عثمان التويجري ومعالي الدكتور عصام أحمد البشير، حيث تحدث بداية الدكتور البشير حول تحديد مفردات الأمة ومعانيها، كذلك استعرض بعض نقاط القوة والضعف فذكر بأن هناك مصادر داعمة لقوة الأمة الإسلامية بقوله: بأننا أمة لا تجري عليها سنة الموت كالأمم السابقة فصحيح أنها تغفو ويضل ابناؤها أحياناً ولكن هناك من ينصر دين الله إلى قيام الساعة ومن مصادر القوة الوحي المحفوظ على عكس الكتب التي تغيرت وحرفت فقد تكفل الله بحفظ القرآن وبه القوة الروحية التي تشكل قوة دفع، كذلك هناك قوة التجديد في هذا الدين وإحياء ما انطمس من سننه، كذلك القوة العددية كماً ونوعاً. وهناك قوة التاريخ والحضارة والجغرافيا، والثروات الطبيعية والموارد البشرية كذلك انسجام قاعدة الأمة الإسلامية القيمية والتشريعية، وانتقل الدكتورالبشير إلى نقاط الضعف بعد أن حذر من الزهو بكثرة الحديث عن مناقب المسلمين أو ماضيهم كذلك مذكراً أن ما يصيب الأمة الإسلامية انما هو بأسباب ذاتية قبل الأسباب الخارجية.

واستعرض بعد ذلك نقاط الضعف بقوله: إن هناك تغريباً لذوي العقل فالأمة في غيبوبة عقلية وفي اضطراب في مفهوم الاولويات، ومن أسباب الضعف الظلم الاجتماعي وعدم التوازن المادي وضعف التنمية وقلة الاحتفاء بقيمة الحرية والعدل كذلك غياب التراضي بين الحكام والشعوب مما أثر على قيم العمل والإنتاج كذلك المفارقة بين ما ندعو اليه من قيم في أصول ديننا ومن غياب المثال والنموذج.

واختتم الدكتور البشير حديثه بقوله: إننا في جانب الفكر نشكو من جانب الغلو الديني واللاديني فمن جهة هناك اختلاف وفرقة بين المذاهب والاطياف الإسلامية ومن جهة هناك تبعية عمياء للغرب، فضعنا بين تيار التخدير وتيار التفجير.

وأضاف: إن لله سنناً أودعها المجتمع البشري وهي لا تحابي أحداً فمن حفظها حفظته ومن ضيعها ضيعته.

بعد ذلك تحدث الدكتور التويجري حول هذا الموضوع - جوانب القوة وجوانب الضعف - بقوله: إن هناك عوامل كثيرة مركبة، تسببت في تدهور الأوضاع في عدد من دول العالم الإسلامي بشكل ينذر أحياناً بالخطر لكن من أخطر هذه العوامل جميعاً الفساد الإداري والمالي المتفشي في العديد من مؤسسات الدولة وفي مرافق الحياة العامة في عدد كبير من دول العالم الإسلامي، وعدم القدرة على محاربة هذا الفساد الذي يعوق حركة المجتمع نحو التحرر من الفقر والجهل والتخلف بكل صوره.

والفساد هو المصدر الاول للضعف الذي يسري في كيان الأمة، وإذا كان الفساد في الحالة الطبيعية، يحتاج إلى الإصلاح، فإن الظروف التي تعيشها جلّ دول العالم الإسلامي اليوم، يتعثر في ظلها هذا الإصلاح المطلوب، وحتى إذا انتظم شأنه، فإن حركته تكون بطيئة إلى درجة لا تؤثر ايجابياً في مسيرة النمو.

والفساد باختصار، هو عدم انتظام شؤون الدولة والمجتمع وفق ضوابط سليمة وقواعد صحيحة، أي بمعنى آخر هو الخروج على قواعد الحكم الرشيد لتدبير شؤون البلاد والعباد.

وعندما يصل الفساد إلى هذه الدرجة، يكون مصدراً رئيساً للضعف العام في جميع الميادين. والضعف هو الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع. وهذه الحالة تتفاوت، استفحالاً وخطورة، من دولة إلى اخرى، ولكنها في نهاية الأمر، تضعف الأمة، وتشل حركتها، وتسيء إلى سمعتها، فتنعكس آثارها السلبية على مجموع المسلمين في كل مكان.

وقد أشار بلاغ مكة الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة إلى هذا الفساد، ودعا إلى محاربته.

إن شح الموارد مع الحكم الرشيد، ومع انتظام الإصلاح الشامل، لا يورث الضعف، ولا يؤدي إلى العجز والتخلف. ولذلك فإن الفقر لا يكون في جميع الاحوال مصدراً رئيساً للضعف العام، قد يكون الضعف في المجال الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي، ولكنه ضعف عارض، لأن القاعدة الأساس قوية، ولأن إرادة العمل من أجل الإصلاح والتغلب على قلة الموارد، متماسكة لسبب جوهري، هو عدم وجود الفساد.

ومن أجل ذلك، فإن القول بأن ضعف الأمة آت فقط من ضعف مواردها، أو بعبارة أدق، من ضعف موارد أكثر دول العالم الإسلامي، يفتقد إلى الدقة ويجانبه الصواب، فالفقر في الموارد، مع انتهاج السياسة الحكيمة ومحاربة رؤية استراتيجية تخطط لمستقبل الأمة وتواكب المتغيرات الدولية وتطوراتها، بما يمكن العالم الإسلامي من التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين بالاستناد الى ارادة جماعية وعمل إسلامي مشترك.

وفي هذا الاطار، فإنه ينبغي علينا الوقوف وقفة صادقة حازمة مع النفس حول اصلاح شأن الامة الذي يبدأ من اصلاح الذات بالاتفاق على كلمة سواء ركيزتها كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والتصدي بكل حزم لدعاة الفتنة والانحراف والضلال.

وان اولوية الاصلاح والتطور تشكل اقتناعاً تجتمع عليه الامة حكومات وشعوباً، في اطار نابع من داخل مجتمعاتنا الإسلامية، ومتوائم مع مكتسبات الحضارة الإنسانية ومستلهم لمبادئ الشورى والعدل والمساواة في تحقيق الحكم الرشيد، وتوسيع المشاركة السياسية، وتكريس سيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان، وبسط العدالة الاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفساد، وبناء مؤسسات المجتمع. ولما يشكله التعاون الاقتصادي والتكافل الاجتماعي بين دول العالم الإسلامي من اهمية في تعزيز تضامنها وتعظيم استفادتها من مزايا العولمة وتفادي سلبياتها، فإننا نعتبر اهداف محو الامية واستئصال الامراض والاوبئة، ومكافحة الفقر في الدول الإسلامية، اهدافاً استراتيجية ملحة تتطلب حشد الموارد اللازمة لتحقيقها.

ولاشك ان العمل الإسلامي المشترك اذا انتظم وسار في الطريق التي خططتها له القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، واذا تطور وقام على اسس جديدة، وتخلص من السلبيات والنواقص، سيكون وسيلة فعالة لتنمية العالم الإسلامي من النواحي كافة، ولتقليص جوانب الضعف في الأمة، ولفتح آفاق جديدة امامها للانطلاق في ميادين التقدم العلمي والتقني والصناعي والاقصتادي، ولتحقيق الازدهار الاجتماعي.

ان العمل الإسلامي المشترك القوي المتماسك المعزز بالإرادة السياسية الحازمة، وبالوعي الحضاري الذي يقضي بالانفتاح على العالم في تياراته السياسية والحضارية والثقافية، وبالتضامن الإسلامي القوي والمتماسك والفاعل والمؤثر، هو الذي يمكن ان يغير من أوضاع العالم الإسلامي من حالة الضعف الى حالة القوة، ومن حالة التشتت في الجهود الى حالة التنسيق والتكامل في كل جهد من شأنه ان يضيف الى الرصيد الحضاري للامة دون ان يسحب منه.

وليس العمل الإسلامي المشترك مجرد مؤتمرات ولقاءات واجتماعات تصدر عنها قرارات وتوصيات وخطط واستراتيجيات، ولكنه تعميم مشترك، وارادة جماعية، وسياسة تضامنية، وتخطيط مدروس للتحرك

على شتى المستويات، من اجل الاصلاح والتغيير والتطوير والتحديث، بتجديد مكونات التعليم في مراحله المختلفة، ودعم البحث العلمي، وتشجيع المبدعين والنابغين، ونشر ثقافة البناء والاتقان وقيم العدل والتسامح والحفاظ على الكرامة الإنسانية وصون حقوقها، لتجاوز مرحلة الضعف الى مرحلة القوة، ومرحلة التمزق وتشتت الجهود، الى مرحلة الوحدة بمفهومها الواقعي القابل للتنفيذ، والتي من مقوماتها ومظاهرها التنسيق في المواقف السياسية، والتكامل في النشاطات الاقتصادية، والتضافر في الجهود، والتضامن في مواجهة الازمات وايجاد الحلول للمشاكل.

* * *

واختتم التويجري حديثه بقوله انه لابد ان نشير هنا، وحتى تكتمل امامنا ملامح صورة واقع الامة، الى ان التطرف والتزمت والانغلاق على الذات ورفض الآخر، من أسباب ضعف الكيان الإسلامي، ومن العوامل التي تؤدي الى هدر الطاقات وضياع فرص التنمية، والاساءة الى سمعة المسلمين في كل انحاء العالم. وفي ذلك تغليب لجوانب الضعف على جوانب القوة.

وفي نهاية الجلسة استمع المشاركون لآراء ومداخلات الحضور. الفساد بلا هوادة باغلاق الابواب والنوافذ في وجهه، لا يكون دائماً معوقاً للنمو بالقدر الذي قد يتصور، نعم قد يؤخر ضعف الموارد النمو، ولكنه لا يوقفه، لأن للقوة مصادر اخرى، فالسياسة التي تخدم مصالح الناس قوة، واحترام القوانين والانظمة قوة، وعدم التهاون في منع هدر المال العام قوة، واجماع الشعب حول اهداف مسلم بها قوة، واقامة العدل وحكم الشورى قوة، وقمع الظلم ومحاربة العدوان على حقوق الانسان قوة، ونشر العلم والمعرفة والثقافة البانية قوة، الى غيرذلك من مصادر القوة.

اما على حساب الامة فإن كل سعي نحو نبذ الفرقة وتعزيز الوحدة والتقارب والقضاء على النزعات المذهبية والعرقية هو من اهم مصادر القوة وكل ترسيخ للتضامن والتكامل والتعاون والعمل الإسلامي المشترك، يزيد في قوة الامة، وكل عمل حكيم لنشر مبادئ الدين الحنيف واشاعة قيمه والتصدي للانحرافات والضلالات، وكل جهد يبذل باخلاص وتفان، في تربية الاجيال على مبادئ الإسلام السمحة، وعلى قيمه السامية، وعلى ثقافة التسامح واحترام الآخر والمواطنة والتعايش في ظل قيم مشتركة، وعلى اعتبار الاعتراف بتعدد الاجتهادات وتنوع الآراء البناءة سبيلاً الى ادراك الحقائق وفهم القضايا والتعامل مع المتغيرات كل ذلك يعزز من قوة الامة، ويقوي تحصيناتها كما ان الاستثمار الجيد لموارد العالم الإسلامي وامكاناته وقدراته في اطار العمل الإسلامي المشترك، وبالاساليب الحديثة والمناهج المتطورة هو مصدر مهم من مصادر القوة.

هذه وغيرها كثير هي جوانب القوة التي تمتلكها الامة الإسلامية ويأتي في المقدمة من هذه الجوانب جميعاً، الايمان بالإسلام ديناً يجمع عناصرالامة حول عقيدة واحدة، وكتاب واحد، وقبلة واحدة والدين الإسلامي هو اقوى رابطة توحد الامة وتمدها باسباب القوة والمناعة، ولكن الواقع المعيش يثبت لنا ان اغلب المسلمين، لا يعرفون كيف يستمدون قوتهم من دينهم الحنيف، ولا كيف يستثمرون عناصر القوة وجوانب المناعة في هذا الدين الذي بوأ الامة في عصور ازدهار الحضارة الإسلامية المكانة السامية بين الامم.

وهنا تكمن الازمة الحضارية التي تعاني منها الامة وهذا هومصدر الخلل الذي يؤثر في حركة التقدم، والذي يجعل جوانب الضعف تتغلب على جوانب القوة، بل نستطيع ان نقول ان هذه الازمة هي التي تجعل جوانب القوة تتضاءل واحياناً تتآكل فتبدو الصورة قاتمة، والاحوال ليست في الوضع السليم، وتتداعى علينا الامم من كل جانب، ويطمع فينا القاصي والداني لأننا لسنا اقوياء ندافع عن حقوقنا ومصالحنا.

وهكذا يبدو لنا التجاذب القائم بين جوانب القوة وجوانب الضعف في الامة، نتيجة للاسباب الآنفة الذكر، يضاف اليها اسباب كثيرة ليس هذا مجال الخوض فيها، وهي حالة غير صحية لها انعكاسات على حياة الامة، وتأثيرات على تطلعاتها والجهود التي تبذلها من اجل الخروج من مرحلة الضيق الى مرحلة السعة، ومن مرحلة الوهن والضعف الى مرحلة القوة والقدرة على المستويات كافة.

واضاف الدكتور التويجري بأننا وامام هذا الوضع الذي يبدو لنا غير سوي وازاء هذه الحالة المتناقضة يحق لنا ان نطرح سؤالاً نراه بالغ الاهمية:

- كيف يمكن استثمار جوانب القوة وتنمية عناصرها والدفع بها الى الامام حتى تصرع جوانب الضعف وتكون لها الغلبة؟

ان امامنا فرصة متاحة اليوم، هي هذه الدفعة القوية التي اعطتها القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة للعمل الإسلامي المشترك هذه القمة التي دعت اليها المملكة العربية السعودية بمبادرة حكيمة جاءت في الوقت المناسب من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، والتي لا نبالغ اذا قلنا انها ايقظت منظمة المؤتمر الإسلامي ورسمت لها معالم الطريق نحو التجديد والتطوير بما اقرته من خطة عمل عشرية هي الاولى من نوعها، وبما تضمنه بلاغ مكة المكرمة من منطلقات كان اهمها التأكيد على ان الحفاظ على هويتنا الإسلامية وقيمنا الاساس ومصالح الامة العليا، لن يأتي الا من خلال انتماء المسلمين الصادق الى الإسلام الحقيقي والتزامهم الحق بمبادئه وقيمه الاصيلة منهجاً لحياتهم والتعامل مع التحديات السياسية والتنموية والاجتماعية والثقافية والعلمية، من خلال